محكم

السياسي الأخلاقي في فلسفة الفارابي

محمود كيشانه

باحث مصري

قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

جميع الحقوق محفوظة © 2015

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved © 2015

Mominoun Without Borders

الملخص:

الاعتقاد السياسي - أو المرجعية السياسية - كان أحد الاعتقادات التي اتخذها الفارابي لبناء كثير من أفكاره الأخلاقية عليه؛ حيث يمكن القول إنّ السياسة عنده لا تقوم إلا على أساس أخلاقي، والأخلاق لها دور في إصلاح المدينة الفاضلة ومعينة لرئيس المدينة في إرساء سياسته، ومن ثمّ فإنّه لا يمكن الفصل بين فلسفة الأخلاق وبين السياسة عند الفارابي، أو بمعنى آخر لا يمكن دراسة الأخلاق عنده بمعزل عن السياسة، كما لا يمكن دراسة الفكر السياسي عنده دون ربطه بالأخلاق، حقاً قد يجد المتأمل في فكر الفارابي امتزاجاً بين الاعتقاد السياسي والاعتقاد الديني أو الاعتقاد العقلي الفلسفي، أو امتزاجاً بالاثنين معاً، إلا أنه لا مفرّ من أنه تأسّس عليه الكثير من آراء الفارابي في فلسفته الأخلاقية، واستناداً إلى هذا ذهبت العديد من الدراسات إلى أنّ السياسة عند الفارابي ذات مضمون أخلاقي[1]؛ ذلك أنّ البعد الأخلاقي ظاهر بوضوح عند الفارابي من خلال تعريفه للسياسة، وما يستتبعه من مظاهر وإلزام أخلاقي.

[1] انظر على سبيل المثال د. إبراهيم دسوقي أباظة، د. عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ط دار النجاح، بيروت، 1973م، ص ص 154، 155

مفهوم الأخلاق:

الفارابي يقول في تعريفه لعلم الأخلاق: "علم الأفعال الجميلة، والأخلاق التي تصدر عنها الأفعال الجميلة، والقدرة على أسبابها، وبه تصير الأشياء الجميلة قنية (ملكة) لنا."[2] وفي كتاب إحصاء العلوم يذكر الفارابي تعريفاً آخر أكثر تفصيلاً، يقول فيه: "أمّا العلم المدني فإنه يفحص عن أصناف الأفعال والسنن الإرادية، وعن الملكات والأخلاق والسجايا والشيم التي تكون عنها الأفعال والسنن، وعن الغايات التي لأجلها تفعل، وكيف ينبغي أن تكون موجودة في الإنسان، وكيف الوجه في ترتيبها على النحو الذي ينبغي وجودها فيه، والوجه في حفظها عليه، ويميز بين الغايات التي لأجلها تفعل الأفعال وتستعمل السنن ... ويبين أنّ التي ينال بها ما هو في الحقيقة سعادة هي الخيرات والأفعال الجميلة والفضائل، وأنّ ما سواها هو الشرور والقبائح والنقائص، وأنّ وجه وجودها في الإنسان تكون الأفعال والسنن الفاضلة موزعة في المدن والأمم، وتستعمل على ترتيب، وتستعمل استعمالاً مشتركاً".[3]

والفارابي لم يذكر في تعريفه هنا ما يشير إلى علم السياسة، إلا أنّه يجعل الأخلاق مقدّمة لحياة سياسية رشيدة تقوم على أساسها مدينته الفاضلة، أو إذا اعتبرنا أنّه يرى أنّ الحارس على قيام أخلاق فاضلة هو سياسة رشيدة توجه نحو الأفعال وتبصر بالغايات، وتحفظ على الإنسان أخلاقه، وتضمن عدم الوقوع في الشرور والقبائح، وقد يدلّ على ذلك أنّ الفارابي - في نهاية النص السابق - يجعل السعادة مشتركة، وتتحقق للمجتمع ككل بتوجيه سياسي من الرئاسة الفاضلة.[4]

---

[2] التنبيه على سبيل السعادة، (الفارابي، الأعمال الفلسفية) تحقيق وتقديم وتعليق د. جعفر آل ياسين، ط دار المناهل، بيروت، لبنان، الأولى 1413هـ - 1992م، ص ص 20، 21

[3] إحصاء العلوم، ص 124، تحقيق وتصحيح وتقديم عثمان محمد أمين، مكتبة الخانجي - مطبعة السعادة، 1350هـ - 1931م، وللفارابي تعريف مشابه في كتاب الملة يقول فيه: "والعلم المدني الذي هو جزء من الفلسفة يقتصر فيما يبحث عنه من الأفعال والسير والملكات الإرادية، وسائر ما يفحص عنه على الكليّات وإعطاء رسومها، ويعرف أيضاً الرسوم في تقديرها في الجزئيات كيف وبأي شيء وبكم شيء ينبغي أن تقدر، ويتركها غير مقدرة بالفعل؛ لأنّ التقدير بالفعل لقوة أخرى غير الفلسفة، عسى أن تكون الأحوال والعوارض التي بحسبها يكون التقدير بلا نهاية، وغير محاط بها. وهذا العلم جزءان: جزء يشتمل على تعريف السعادة، وعلى إحصاء الأفعال والسير والأخلاق والشيم والملكات الإرادية الكليّة التي شأنها أن تكون في الأمم والمدن، ويميز الفاضل منها من غير الفاضل، وجزء يشتمل على تعريف الأفعال التي بها تمكن الأفعال والملكات الفاضلة، وترتب في أهل المدن، والأفعال التي بها يحفظ عليهم ما مكن فيهم". كتاب الملة، ونصوص أخرى، حققها وقدّم لها وعلق عليها د. محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، 1991 م، ص 59، وانظر الفارابي، في العلم المدني وعلم الفقه وعلم الكلام ضمن كتاب الملة ونصوص أخرى، ص 69، 70، 71، 72

[4] انظر كتاب الملة ونصوص أخرى، ص ص 54، 55

مفهوم السياسة:

يعرّف الفارابي السياسية بكونها: "تشتمل على معرفة الأمور التي بها تحصل الأشياء الجميلة لأهل المدن والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها عليهم".[5] بما يعني أنّ السياسة تهتمّ بأسس ومبادئ الأخلاق، وتحاول تطبيقها وإقرارها في المجتمعات والمدن المختلفة، أي في نطاق أوسع من ذلك النطاق الفردي في الفلسفة الخلقية.[6]

مظاهر علاقة الأخلاق بالسياسة:

الفارابي حين يتحدث عن الطبع والاكتساب تجد بعضاً من أفكاره السياسية ممتزجة في حديثه بهذه المسألة، وحين يتحدث عن الإلزام الأخلاقي تجد تأكيداً على إلزام السلطان أو دور السلطان كقوة ملزمة تلزم الناس بفعل الخير وسلطة رادعة تردعهم عن فعل الشر، ممّا يقوي الزعم بأنّ الاعتقاد السياسي كان أحد الاعتقادات الأساسية التي أسّس عليها الفارابي فكره الأخلاقي، أو على الأقل كان غاية من وراء آرائه وأفكاره في فلسفة الأخلاق، وقد يدلّ على ذلك أنّ رئيس المدينة لا بدّ أن يكون مُلمّاً ببعض الشروط العلمية والمعرفية والخلقية والصناعية، ويهمنا هنا الخلقية؛ لأنّها تؤسّس لقيام أخلاق على أساس سياسي من خلال وازع السلطان، وسياسة قائمة على أساس أخلاقي، بما يعني أنّ السياسة عند الفارابي ربما كانت سبباً ونتيجة في آن واحد لفلسفة الأخلاق؛ كانت سبباً لأنّ كثيراً من الأفكار الأخلاقية تعالج مسألة سياسة السلطان لنفسه وسياسة السلطان لمرؤوسيه، وكانت نتيجة لأنّ الأخلاق الفاضلة لا تتحقق إلا بوجود سياسة في مدينة فاضلة تلزم أهلها باتباع الأخلاق.

ويمثل ربط الفارابي الأخلاق بالسياسة دليلاً واضحاً على تأثره بأرسطو، الذي ربط بين الأخلاق والسياسة برباط وثيق، إلى حد أنه جعل الهدف من قيام الدولة هدفاً أخلاقياً في المقام الأول[7]؛ إذ يرى أرسطو - فيما يشبه ما ذهب إليه الفارابي - أنّ الدولة عبارة عن جماعة تتفاعل مع بعضها بعضاً بروح التعاون لتحقيق

[5] الفارابي، التنبيه على سبيل السعادة، (الفارابي الأعمال الفلسفية)، تحقيق وتقديم وتعليق د. جعفر آل ياسين، ط دار المناهل، بيروت، لبنان، الأولى، 1413هـ - 1992م، ص 257

[6] د. إبراهيم عاتي، الإنسان في الفلسفة الإسلامية (نموذج الفارابي)، ط الهيئة العامة للكتاب، 1993م، ص 247

[7] انظر د. إمام عبد الفتاح، الأخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم)، ط المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص 176

الدولة المنشودة دولة الصداقة.[8] أي أنّ الدولة لا تقوم إلا على تحقيق أهداف أخلاقية، بما يعني - في التحليل الأخير - أنّ هناك ربطاً واضحاً بين الأخلاق والسياسة.

ويبقى بعد ذلك القول إنّ الفارابي طوّع الأخلاق لأهداف سياسية، كما طوّع السياسة لإقرار الأخلاق وتثبيتها في المدينة الفاضلة؛ إذ الكامل على الإطلاق أو الرئيس الكامل على الإطلاق عنده الذي تحصل له الفضائل الخلقية بجانب الفضائل النظرية أولاً، ثم أن تكون له القدرة على إيجاد هذه الفضائل جميعاً في الأمم والمدن بالوجه الممكن والمقدار الممكن في كلّ واحد منهم، ولمّا كان من غير الممكن أن تكون له قوة على إيجادها إلا باستعمال براهين يقينية وطرق إقناعية وطرق تخيلية إمّا طوعاً أو كرهاً صار الرئيس الأول عنده هو من كان فيلسوفاً.[9] وهذا يؤكد على فكرة الباحث القائمة على أنّ الفضائل الأخلاقية مقدمة وسبب في كمال الرئيس الأول الذي إن توافرت له هذه الفضائل بجوار الفضائل المقرّرة صارت له قدرة سياسية لإيجاد هذه الفضائل في المدن والأمم، ممّا يعني - في التحليل الأخير - أنّ السياسة والأخلاق عند الفارابي كانا وجهين لعملة واحدة، لا تلبث أن تؤثر السياسة في الأخلاق، والأخلاق في السياسة، فكلٌّ منهما تُعدّ مقدّمة ونتيجة للأخرى بصورة تحكم بصعوبة الفصل بينهما، أو أن يُنظر لإحداهما دون الأخرى.

رئيس المدينة أخلاقي سياسي:

ومن هذا المنطلق الذي يرى ضرورة الجمع بين الأخلاق والسياسة، ألحّ الفارابي على أنّ رئيس المدينة الفاضلة أو المؤهل لرئاستها لا بدّ أن يكون مُعدّاً بالطبع على الأقل من ناحية تقبّل العلوم النظرية.[10] ولا أجد الفارابي - على حد علمي - قد اشترط تدخل الطبع في أخلاق أحد غير رئيس المدينة الفاضلة الأول؛ إيماناً منه بأنّ رئيس المدينة اختيار إلهي حسب ظني، وإلا فلماذا يصرّ الفارابي إصراراً على ضرورة إلمامه بشرائط طبعية لا يقرّها في غيره من أهل المدن والأمم؟ وقد تغفر للفارابي زلته هنا، والتي تناقض فكره العام في مسألة الطبع والاكتساب، إذا علمنا أنه ربما دفعه إلى ذلك حرصه على ضرورة توافر الكمال لمدينته، وحرصه على أن يكون الرئيس قائداً حسناً وأسوة طيبة في الحلم والشدة لإقرار الفضائل في مدينته، بما يعني أنّ اتجاه الفارابي يطوّع الأخلاق لأهداف سياسية، ويطوّع السياسة لتحقيق أهداف أخلاقية.

[8] انظر أرسطو، السياسيات، ترجمة الأب أغسطينس بربارة البولسي، ط اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية (الأونسكو)، بيروت، 1957م، 1253- ب.

[9] الفارابي، تحصيل السعادة، (الفارابي الأعمال الفلسفية)، تحقيق وتقديم وتعليق د. جعفر آل ياسين، ط دار المناهل، بيروت، لبنان، الأولى، 1413هـ - 1992م، ص ص 183، 184

[10] الفارابي، تحصيل السعادة، ص 193

ومن ثمّ فقد أملى الاعتقاد السياسي على الفارابي أن يسير في اتجاهات محددة بدقة، بحيث يتجه إلى تحقيق الهدف من وراء الدراسة في الأخلاق أو من وراء مدينته الفاضلة، فليس بين رئيس المدينة والفيلسوف من فرق عنده؛ لأنّ من له قوة على استعمال ما تحتوي عليه العلوم النظرية في كلّ من سواه، أهل لأن تكون له القوة على إيجادها معقولة، وعلى إيجاد الأفعال الإرادية منها بالفعل.[11] فالأبعاد الفلسفية أملت عليه أن يكون رئيس المدينة فيلسوفاً، والأبعاد السياسية أملت عليه أن يكون أخلاقياً ملمّاً بالفضائل وقادراً على إيجادها في نفوس أهل المدينة وأفعالهم بالفعل، بما يعني أنّ وصول أهل المدينة إلى السعادة مرتبط بمدى اتباعهم لرئيسهم الأول والامتثال لأوامره ونواهيه.

إلا أنّه من الصحيح القول إنّ هناك امتزاجاً واضحاً بين الاعتقاد السياسي كأحد الركائز الأساسية، أو الاعتقادات الأساسية التي قامت عليها فلسفة الأخلاق عند الفارابي، وبين الفلسفة بصورة تحكم بصعوبة الفصل بين هذه الامتزاجات التي أحكمت السيطرة على اتجاهاته الأخلاقية؛ حيث نجد ربطاً واضحاً عنده بين معاني الفيلسوف والإمام والملك،[12] فالرئيس هو الذي يضع للمدن والأمم القوانين، ويضعها في شكل نواميس يجب اتباعها واجتناب نواهيها، وعند التأمّل في كلّ معنى من معاني الألفاظ السابقة نجد أنّ الفيلسوف يشير إلى العلم والمعرفة والحكمة، وهي من ضمن شروط الرئاسة، والإمام يشير إلى القيادة، والملك يعني القوة على إقرار الناموس والقوانين التي يقرّها. والثلاثة تعني مبادئ أخلاقية في التحليل الأخير؛ لأنّ السياسة الأخلاقية المدنية عند الفارابي لا تتحقق بدون قيادة مؤهلة مؤسسة على العلوم والمعارف، التي تمتلك القوة الكافية لقهر نفسها وقهر الآخرين على اتباع ما ترى فيه خير المجموع، والذي يوصلهم إلى السعادة الأبدية التي هي مخالفة لتلك السعادات أو الخيرات الدنيوية، وهي السعادة الأخروية.

ولئن كان الفارابي قد اتخذ من الاعتقاد الديني أحد الاعتقادات الأساسية التي استند إليها في تأسيس فلسفته الأخلاقية؛ حيث بنى رأيه وفكره على أساسه في بعض الآراء، إلا أنّه يمكن القول إنّه لم يحتفِ بالاعتقاد الديني احتفاءه بالاعتقادين الفلسفي والسياسي؛ حيث يمكن القول إنّ الاعتقاد الديني كان متوارياً خلف هذين الاعتقادين اللذين قدّمهما عليه. ونستطيع أن نضمن - بدون شك - الكثير من الآراء الدالة على ذلك، لقد صال الفارابي وجال في بناء فلسفته الأخلاقية حيال الاعتقاد الفلسفي والاعتقاد السياسي رافضاً أن يغوص بسفينته الفكرية داخل اعتقاده الديني؛ إذ نجد اعتقاده الديني قد يفهم من بعض الآراء، ولكنه فهم من خلف السطور في الغالب، حتى أنّ مسألة السعادة الأخروية التي هي أصل من أصول الدين عالجها في إطار فلسفي صرف تكون

[11] السابق، ص 183

[12] السابق، ص 187، 188، 189

فيه الواجهة للفلسفة لا للدين، فالاتجاهات العقلية الفلسفية عند الفارابي تبدو غالبة في تأثيرها في فلسفته الأخلاقية على اعتقاده الديني، كما بدا الاعتقاد السياسي طاغياً في كثير من آرائه الأخلاقية، لقد كانت هذه طبيعة الفلسفة وما تزال، وهي طبيعة الفيلسوف وما تزال، طبيعة ترفض أن يقدّم على الاعتقاد الفلسفي أي اعتقاد آخر، فقد كان الفارابي متفقاً مع نفسه ومع المنهج الذي يمثله والذي يملي عليه ذلك، مختلفاً في كثير مع اعتقاده الديني، وربما كان هذا - في ظنّي - أحد الأمور التي تفسّر لنا لماذا كانت دعوته للمدينة الفاضلة والأخلاق الفاضلة فيها الكثير من المثالية التي من الصعب، بل قد يكون من المستحيل تطبيق كثير منها على أرض الواقع. كما يفسّر لنا لماذا عُدّ الفارابي أحد أنصار الاتجاه المثالي في دائرة الفكر الأخلاقي الفلسفي؟

وممّا يؤكد على أنّ رئيس المدينة عنده هو الفيلسوف وواضع الناموس اعترافه بأنّ معنى الإمام والفيلسوف وواضع الناموس معنى واحد؛ حيث إنّ لفظ الفيلسوف يدلّ على الفضيلة النظرية، ويدلّ على وجود سائر القوى فيه، أمّا واضع الناموس فإنّه يدلّ على جودة المعرفة بشرائط المعقولات العملية والقوة على استخراجها، والقوة على إيجادها في الأمم والمدن.[13] وأيّ لفظ من الألفاظ الثلاثة عنده يجتمع في آخر الأمر على الدلالة على معنى واحد بعينه، بما يعني أنّ الرئيس تكون لديه القدرة على وضع النواميس[14] ـ أي القواعد والشروط المنظّمة لأفعال الناس وسياستهم ـ وتكون لديه القدرة على الإمامة والقيادة، فضلاً عن العلم بالفلسفة وعلومها، والأخيرة عنده هي الأساس الذي يرتبط بوجوده الشرطان الآخران.

ومتى حصلت الأشياء النظرية - التي أقيمت على البرهان في العلوم النظرية - مخيلة في نفوس الجمهور، ووقع التصديق بما تخيل منها، وحصلت الأشياء العملية بشرائطها التي بها وجودها ممكن في نفوسهم، واستولت عليها، وصارت عزائمهم لا تنهض نحو فعل شيء آخر غيرها، فقد حصلت الأشياء النظرية والعملية.[15] وطريق الفصل هنا في معرفة هل هذه فلسفة أم ملة تخضع لمن وقع عليهم فعل تلك العملية بناء على طرق التصديق عندهم، فإذا كانت هذه الأشياء بأعيانها في نفس واضع الناموس فهي فلسفة، وإذا كانت في نفوس الجمهور فهي ملة؛ وذلك أنّ الذي يبيّن هذه في علم واضع الناموس بصيرة يقينية، والذي تمكّن في نفوس الجمهور تخيل وإقناع.[16]

---

[13] السابق، 187، 188

[14] صناعة وضع النواميس عند الفارابي هي: الاقتدار على جودة تخيل ما عسر على الجمهور تصوره من المعقولات النظرية، وعلى جودة استنباط شيء من الأفعال المدنية النافعة في بلوغ السعادة، وعلى جودة الإقناع في الأمور النظرية والعملية التي سبيلها أن يعلمها الجمهور بجميع طرق الإقناع. انظر الفارابي، الحروف، تحقيق د. محسن مهدي، ط دار المشرق، بيروت، بدون، ص 152

[15] تحصيل السعادة، ص 190

[16] السابق، ص 190

ويفهم من هذا طبقاً للاعتقاد الفلسفي عند الفارابي أنّ واضع الناموس أو الفيلسوف أو رئيس المدينة لا يصل إلى هذه المرحلة إلا بمعونة العقل الفعّال؛ إذ لا يمكن فهم تلك الأدوار العقلية والمعرفية والأخلاقية عنده إلا تحت مظلة اتصال رئيس المدينة بالعقل الفعّال، فباتصاله بالعقل الفعّال تفيض عليه المعارف والعلوم، ويصل إلى مرحلة السعادة التي يمكن لأهل المدن والأمم الوصول إليها.

ومن ثمّ فارتباط الأخلاق عند الفارابي بالسياسة أمر جليٌّ لا غبار عليه، حيث تظهر آراء الفارابي وأفكاره في كتبه بُعداً سياسياً يستطيع من خلالها القارئ لها أن يحكم بوجود ربط بين هذه وتلك، حيث كانت السياسة من الأسس المهمة التي استند إليها في فلسفته الأخلاقية، يمكن معها القول إنّ هناك علاقة متبادلة بينهما من التأثير والتأثر، ولم يكن وهو في سبيل ربطه بينهما يتخذ موقفاً سياسياً معيناً، كأن يتخذ موقفاً شيعياً مناصراً للعلويين، أو يتخذ موقفاً مؤيداً للدولة العباسيّة، إنما أراد السياسة بوجهها العام على ما ينبغي أن تكون عليه ـ من وجهة نظره ـ دون ربطها بأيّ من التيارات السياسية في عصره. ومن ثمّ كان الحديث عن السياسة وحدها عند الفارابي، أو الحديث عن الأخلاق وحدها عنده أمراً بالغ الصعوبة؛ لأنّ المتأمل في مؤلفات الفارابي التي يتحدث فيها عن المدينة الفاضلة، كآراء أهل المدينة الفاضلة، والسياسة المدنية يجد ربطاً وثيق الصلة بين الأخلاق والسياسة، إذ من المستحيل ـ من وجهة نظري ـ أن نفصل عند الفارابي بين ما هو سياسي، وما هو أخلاقي؛ وذلك لأنّ الأخلاق عنده مبنية على السياسة، والسياسة لا تكون فاضلة إلا في وجود قوم من الأخيار الفضلاء، بما يعني أنّ التأثير بينهما متبادل.

وهذا هو المسلك نفسه الذي سلكه أفلاطون وأرسطو؛ حيث تعدّ محاولات الفارابي في الربط بين الأخلاق والسياسة تأثراً واضحاً بهما، ومن ثمّ ذهب الدكتور أحمد فؤاد الأهواني إلى أنّ الأخلاق والسياسة عند أفلاطون لا ينفصلان، وأنّ محاوراته أخلاقية في الأساس.[17] كما ذهبت بعض الدراسات إلى أنّ أرسطو يربط الأخلاق بالسياسة استناداً إلى أنّ كتاب السياسة يتناول بالدراسة شروط المجتمع الخيّر والمدينة الخيّرة بوصفها جماعة منظّمة في مقدرتها تحقيق الغايات السلوكية الفاضلة، بما لا يدع مجالاً للشك في الربط بينهما.[18] وإذا كان الدكتور علي عبد الواحد وافي قد ذهب إلى أنّ كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة ذو قسمين: الأول: ميتافيزيقي لا يتوقف الفارابي عنده كثيراً، ولا يشكل غير خمس الكتاب، والثاني: سياسي يتحدث عن المدينة

[17] انظر د. الأهواني، أفلاطون، سلسلة نوابغ الفكر الغربي، ط دار المعارف، 1965م، عدد 5، ص 134. ومن الباحثين من يرفض هذهالفكرة مؤكداً على أنّ علم السياسة عند أرسطو علم مستقل قائم بذاته، مميزاً بينه وبين سائر الدراسات الأخرى، لاسيما الأخلاق، معالجاً له في إطار من الاستقلالية. انظر د. مصطفى الخشاب، تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية، ط لجنة البيان العربي، الأولى، 1953م، ص 125

[18] د. إبراهيم دسوقي أباظة، ود. عبد العزيز غنام، تاريخ الفكر السياسي، ط دار النجاح، بيروت، 1953م، ص 67. وانظر د. عبد العزيز قاسم، الفلسفة السياسية التقليدية: أفلاطون وأرسطو، ص ص 14، 15

الفاضلة[19] فإنّ ذلك دليل على ربطه - في ظني - الأخلاق بالسياسة؛ لأنّ الفارابي أراد أن يقيم سياسته على أساس قانون ميتافيزيقي أخلاقي، هو الإيمان بالله، وأنّه مصدر الخيرية والاتساق والنظام في الكون.

الحاكم ركن المدينة الفاضلة:

ويُعدّ الحاكم عند الفارابي أهمّ ركن من أركان المدينة، ويستمدّ هذه الأهمية لكونه القائم على وضع المبادئ الأخلاقية والفضائل، ولكونه قائماً على تنفيذها بين الأفراد، لا يمكن قيام اليوتوبيا الأخلاقية عند الفارابي إلا بالاستناد إلى تلك السلطة الحاكمة التي لا يقف دورها عند تنظيم العلاقات بين أهل المدينة، وإنما يتعدّاها إلى مراقبة تنفيذها، فالحاكم عند الفارابي سلطة تشريعية ورقابية وتنفيذية. وهذه الفكرة تأثر فيها الفارابي بأفلاطون؛ ذلك أنّ الأخير قسم مجتمعه طبقات، وجعل كلّ تركيزه على الطبقة الحاكمة، لأنّه يعتبرها العامل الأساس - إن لم يكن الوحيد - في صلاح الدولة ورقيها. ولئن كانت جمهورية أفلاطون مشروعاً أفلاطونياً لإنقاذ المجتمع اليوناني ممّا آل إليه[20]، ويقوم - في الأساس - على الربط بين الأخلاق والسياسة، فإنّ الفارابي كانت مدينته مشروعاً لإنقاذ المجتمع المسلم في عهد الدولة العباسية في القرن الرابع الهجري من الفوضى والانحلال الأخلاقي، ويقوم أيضاً على الربط بين الأخلاق والسياسة.

والمتتبّع لفكر الفارابي يجده أعطى رئيس المدينة - وهو الممثل الأول للسياسة - دوراً كبيراً في الحفاظ على الأخلاق الجميلة، وفي تغيير الأخلاق القبيحة إلى أخرى جميلة لأهل المدينة الفاضلة، وقد أتاح له كلّ السبل الممكنة للوصول إلى تلك الغاية، فحدّد الوسائل المطلوبة لتحقيق هذه المهمة في الوسائل الإقناعية لعامة الناس، والوسائل البرهانية لخاصتهم، وجعل له المساعدين والمستشارين الذين يعاونونه على أداء هذه المهام العضال، على هيئة لجان ولجان متفرعة عنها، ولم يكن رئيس المدينة عند الفارابي إلا مؤهلاً بمؤهلات أخلاقية ومعرفية، فالأخلاق والمعرفة أساس عنده في السياسة، كما أنّ السياسة أساس في بلوغ الأخلاق بوازع السلطان، ممّا يؤكد على علاقة التأثير والتأثر المتبادلة بينهما عنده، ومن ثمّ فقد كان رئيس المدينة الحق عنده هو الذي يحصل الفضائل الأخلاقية، بجانب الفضائل النظرية والفكرية، ثم تكون له القدرة بعد ذلك على إكساب هذه الأخلاق وتلك الفضائل والأمم والمدن على الوجه الممكن والمقدار الممكن؛ وصولاً إلى السعادة، بما يعني

[19] انظر د. علي عبد الواحد وافي، المدينة الفاضلة للفارابي، ط شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية، الثانية، 1984م، ص 27

[20] انظر عبد العزيز لبيب الأيطوبيا والأيطوبيات "الكلمة والأصناف والدلالات" مجلة فصول، المجلد الرابع، سبتمبر 1987م، ص 121

أنّ هدف الحاكم عند الفارابي الوصول بأهل المدينة إلى السعادة، وهذا ما نجد له صدى عند أحد الباحثين عندما حصر هدف الحكم في سعادة المحكومين، وضمان الأمن الداخلي والخارجي لهم.[21]

ولئن كان الفارابي قد اشترط شروطاً في الحاكم أو الرئيس، مجموعها في النهاية يصبّ في اتجاه صون الملة وحفظ الدين، فإنّ هذه الغاية هي ما نجدها عند كلٍّ من أبي الحسن الماوردي وابن الربيع، بل لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنّ هذه الغاية هي التي أكّد عليها الفقهاء المسلمون في مسألة الإمامة.[22]

ورئيس المدينة عند الفارابي هو أكمل أجزائها فيما يخصّه من سنّ الشرائع والقوانين التي تدفع الناس دفعاً إلى الخير، بل يرى فيه الفارابي ملكاً منزّهاً؛ بما يحمله من صفات لا يحملها غيره وإن شاركه فيها أحد فهي فيه على الوجه الأفضل، ودونه قوم مرؤوسون منه، وهم بدورهم يرأسون آخرين[23] تحقيقاً لمبدأ المشاركة في تنفيذ الشرائع والقوانين التي يسنّها السلطان. ويبدو أنّ الفارابي جعل رئيس المدينة يحمل الصفات الفضلى، بما يشبه الملك؛ حتى يضمن أن تكون المبادئ والقوانين التي تخرج من تحت عباءته لا يزاولها الشك، بحيث تدفع الناس دفعاً إلى الحسن، وتمنعهم عن القبيح، وحتى يرسخ في أذهان المرؤوسين صدقه وقدرته، فيلتزمون بما أمر، وينتهون عمّا نهى. بل لقد أعطاه الفارابي قوة عقلية وقوة إلهية، قوة عقلية لأنّه عنده يحوي العلم الذي يحتوي على المعقولات ببراهين يقينية، وقوة إلهية؛ حيث عدّه الفارابي يوحى إليه، فمهنته الملكية مقرونة بالوحي الإلهي، وعندما يقدّر الأفعال والآراء في الملة الفاضلة فإنّه يقدّرها بوحي، وبالجملة فهو عنده الذي يدبّر المدينة أو الأمّة أو الأمم بما يأتي به الوحي من الله تعالى، فينفذ التدبير أيضاً من الرئيس الأول إلى كلّ قسم من أقسام المدينة على ترتيب، إلى أن ينتهي إلى الأقسام الأخيرة.[24]

---

[21] انظر د. أحمد شلبي، السياسة في الفكر الإسلامي، ط مكتبة النهضة المصرية، 1983م، ص 28

[22] انظر أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، والولايات الدينية، ط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1966، ص ص 16، 17. وانظر ابن أبي الربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق د. ناجي التكريتي، ط دار الأندلس، بيروت، الثالثة، 1983م، ص ص 93، 94

[23] انظر الفارابي، فلسفة أرسطو طاليس، تحقيق د. محسن مهدي، ط دار المشرق ودار مجلة شعر، بيروت، 1961م.ص 138، ويبدو لي أنّ رئيس المدينة عن الفارابي لا يكون إلا فيلسوفاً، أمّا مسألة رئاسة المدينة هل هي للفيلسوف فقط ؟ أم يشاركه فيها النبي؟ فتلك من المسائل التي تردّد فيها الفارابي، ذلك أنه في زينون الكبير أكد على أنّ النبي هو واضع السنن والشرائع، بما يعني أنه ينظر إليه نظرته إلى الرئيس الأول في الرئاسة الأولى، والذي يضع النواميس والشرائع (انظر زينون، طبعة حيدر آباد، الهند، 1349هـ، ص 8) خاصة إذا علمنا أنّ موضع النواميس عند الفارابي ليس أي شخص، ولكنه عنده من خلقه الله تعالى وهيأه لوضع النواميس. (انظر تلخيص نواميس أفلاطون، ضمن كتاب أفلاطون في الإسلام، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، طهران، 1974م، ص 42). أمّا في الأسئلة اللامعة والأجوبة الجامعة، فعرف النبي بأنه الحافظ شريعة غيره، (انظر، ضمن كتاب الملة ونصوص أخرى، حققها وقدم لها وعلق عليها د. محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، 1991م، ص 97)، بما يعني أنه ينظر إليه نظرته إلى الرئيس التابع في الرئاسة التابعة أو التالية، والذي يسير على سنن ونواميس الرئيس الأول، وهذا كله يدلّ في التحليل الأخير على أنّ الفارابي كان متردداً في هذه المسألة. أمّا الثابت عنده فهو أن يكون الرئيس فيلسوفاً.

[24] انظر كتاب الملة ونصوص أخرى، حققها وقدّم لها وعلق عليها د. محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، 1991م، ص 62، 63، 64. وانظر السياسة المدنية الملقب بمبادئ الموجودات، تحقيق د. فوزي النجار، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1964م، ص 79

وقد جرّ الفارابي على نفسه بموقفه من صفات الحاكم نقداً شديداً؛ حيث ذهب بعض الباحثين إلى أنّ الفارابي وصل إلى مرحلة تقديس الحاكم إن لم يكن تأليهه؛ باعتباره يُوحى إليه، وهو الوسيط بين الله والناس، وهو الذي يعرف مصلحة الشعب، وهو المعلم والملهم، يأمر فيطاع، أمّا بقية الناس فهم مجرد قصّر وصبية وأطفال، ومن ثم فليس من حقهم مساءلة الحاكم، فلا نقد ولا معارضة، وإنما السمع والطاعة.[25] ويبدو أنّ الفارابي هنا اتجه اتجاهاً باطنياً صرفاً؛ لأنّ فكرة تأليه الحاكم من الأفكار الشيعية الباطنية الإسماعيلية، وربما لجأ الفارابي إلى هذا إيماناً منه بذلك الدور الكبير الذي يضطلع به الحاكم، وحتى يعطي له المشروعية الكاملة في إقرار القوانين والمبادئ التي تسير بالمدينة إلى السعادة والكمال.

الحاكم والعقل الفعّال:

يتخيل الفارابي وجود علاقة بين السلطان والعقل الفعّال، حتى يستكمل وجوده ويستكمل قوته التي بها يستطيع تقدير الأفعال وإلزام الناس بها؛ إذ السلطان عنده إنسان استكمل فصار عقلاً ومعقولاً بالفعل، واستكملت قوته المتخيلة بالطبع غاية الكمال، وتكون هذه القوة معدّة بالطبع لتقبل ـ في اليقظة أو النوم ـ عن العقل الفعّال الجزئيات.[26] بما يعني أنّ الحاكم الفاضل عند الفارابي هو القادر على الاتصال بالعقل الفعّال، ممّا يؤدي به إلى أن يكون سلطة مطلقة في قيادة الدولة بما امتلكه من مؤهلات علمية ومعرفية.[27]

بل لقد أمعن الفارابي في التأكيد على ضمانة هذا الإلزام حين جعل الرئيس يسوس مدينته ويدبّرها بقوى كثيرة أو ملكات كثيرة لديه تلبّي كلّ قوى منها مطلباً إنسانياً وتوجّه كلّ واحدة منها الأفراد إلى ما يستأهل من الخير [28] ولذا كانت المدينة التي تفشّى فيها سوء الخلق أو تفاوتت أخلاقها مدينة مريضة عند الفارابي، في حين كانت صحة المدينة في اعتدال أخلاقها، والذي يردّها إلى الصحة، ويبعدها عن الآفات والأمراض هو رئيس المدينة بما يمتلكه من أدوات تردّها إلى الاستقامة والتزام طرق الخير، والمحافظة على الاستمرار فيه باعتباره مصدر الإلزام والسلطان. ويبدو أنّ أرسطو- الذي جعل صحة المجتمع الخلقية تقوم على الاعتدال، وتفسد بحكم

[25] انظر د. إمام عبد الفتاح، الأخلاق والسياسة، 209

[26] انظر فصول مبادئ آراء أهل المدينة الفاضلة، ضمن كتاب الملة، تحقيق د. محسن مهدي، ص ص 103، 104، وهذا هو معنى الوحي عند الفارابي؛ إذ الوحي عنده حال ليس بينها وبين العقل الفعال واسطة انظر السياسة المدنية، ص 79

[27] انظر د. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، ط دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978م، ص 63

[28] انظر الفارابي، أعضاء الحيوان وأفعالها وقواها تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، ضمن كتاب رسائل فلسفية، بيروت، 1980م، ص 83

الإفراط أو التفريط بتوجيه من الحاكم، شأنها في ذلك شأن الصحة الجسدية التي يصلحها الاعتدال ويفسدها الإسراف بتوجيه من الطبيب المعالج [29] - يُعدّ ذا تأثير واضح على الفارابي في فكرته هنا.

بل إنّ المتأمل لفكر الفارابي يرى أنّه يقيم تشبيهاً خفيّاً بين المدينة والنفس، والسلطان والقوة العاقلة فيها، فكما أنّ النفس تكون صحتها وسلامتها في استقامة أجزائها وهيئاتها من خلال فعل الفضائل والأفعال الجميلة، ولا يكون ذلك إلا بإلزام من القوة العاقلة، فكذلك المدينة صحتها في اعتدال أخلاق أفرادها، ولا يكون ذلك إلا بإلزام من السلطان، وهذا يعني - في التحليل الأخير- أنّ السلطان عند الفارابي طبيب نفسي يعالج ما يطرأ على نفوس الناس من الرذائل والأفعال القبيحة، كما يعالج الطبيب البدن ممّا علق به من أدران. وبهذا يكون النظام الذي يتوافر فيه وجود مثل هذا الحاكم هو خير النظم وأفضلها - على حد تعبير أحد الباحثين - إذ لم ينظر الفارابي إلى المجتمع على أنّه أمر ضروري لصالح الإنسان وأمنه، وإنّما نظر إليه على أنّه المجال الوحيد لكي يبلغ فيه كماله، وبالتالي تتحقق سعادته على الوجه الأكمل.[30]

الحاكم كمصدر إلزام للمدينة:

وتبدو قوة وازع السلطان كإلزام أخلاقي إذا علمنا أنّ الفارابي يجعل رئيس المدينة هو السبب في أن تحصل المدينة وأجزاؤها، فهو الأساس الذي لا تقوم المدينة إلا عليه، ولذا لا بدّ أن يكون أولاً، والفارابي هنا لا يتحدث عن المدينة التي سببها الرئيس الأول ككيان مادي، ولكنه يتحدث عن المدينة ككيان أخلاقي، لا يقوم أخلاقياً حقاً إلا برئيس المدينة، فإيجاد الرئيس للمدينة عند الفارابي ليس إيجاداً مادياً، ولكنّه إيجاد روحي أخلاقي؛ وذلك لأنه القادر على إلزام الناس بتحصيل الملكات الإرادية، والقادر على إزالة الاختلال الذي يطرأ عليهم.[31] فالفارابي يعوّل بشكل أساسي هنا على الرئيس الفاضل في إيجاد المدينة الفاضلة، ومع إيمانه بضرورة وجود الفضلاء حتى يتحقق بهم معنى المدينة الفاضلة، فإنّ الرئيس لا ينتخب من بين هؤلاء الفضلاء، لا لشيء إلا لأنّ الفارابي ينظر إلى رئيس المدينة على أنه اختيار إلهي، وبناءً عليه فهو يوجد أولاً فيكون سبباً في حصول المدينة وأفرادها والملكات الإرادية الحاصلة لهم والمراتب المختلفة التي يكونون عليها، ومن ثم كان

[29] محمد الجبر (د.)، الفكر الفلسفي والأخلاقي عند اليونان، أرسطو نموذجاً، ط دار دمشق، الأولى، 1994م، ص 91

[30] انظر هالة أبو الفتوح أحمد (د.)، فلسفة الأخلاق والسياسة، المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، ط دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 م، ص 178

[31] انظر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، طبع بمعرفة الشيخ فرج الله زكي الكردي والشيخ مصطفى القباني الدمشقي، الطبعة الأولى، مطبعة النيل، مصر، بدون، 99

الرئيس الفاضل عنصر توازن واستقرار لأجزاء المدينة؛ لأنّه القادر على إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي إذا حدث خلل أو انحراف.[32] فنحن إذن أمام إلزام يلزم باتباع الحسن واجتناب القبيح، يتمثل في السلطان.

وتبدو فكرة وجود الحاكم عند الفارابي أولاً قبل وجود المدينة وأجزائها تعبيراً حقيقياً عن الارتباط الواضح عنده بين المدينة والكون، فكما أنّ ترتيب الموجودات في نظرية الفيض الفارابية يبدأ بواجد الوجود، وهو الله تعالى، وهو الترتيب التنازلي الذي يبدأ من قمّة الهرم إلى أسفله، فكذلك المدينة عنده تبدأ برئيسها الذي يمثل قمّة الهرم عند الفارابي، ثم تترتب بعده بقية أجزاء المدينة، ومن ثم فقد ذهب أحد الباحثين موفقاً إلى أنّ الفارابي يجعل بناء المدينة صورة مطابقة تماماً لبناء الكون، فكما أنّ الإله الخالق يقف على قمة البناء الكوني، فكذلك الحاكم في المدينة، فهو المدبّر الذي يشبه الباري في تدبيره للكون.[33]

غير أنّ الفارابي الذي أعطى لرئيس المدينة الفاضلة هذا الدور المنوط به لا يجعله كلّ شيء في المدينة؛ لأنّ المدينة لا تقوم على فرد أيّاً كان هذا الفرد، ومهما بلغت قدراته ومؤهلاته وصفاته؛ إذ لا يستطيع رئيس المدينة أن يصل إلى مرحلة الكمال إلا في وجود أخيار فضلاء يأتمرون بأمره، وينتهون بنهيه، فينتقل من طور القوة ـ بما يشتمل عليه من صفات واستعدادات رئاسية ـ إلى طور الفعل، وبذلك يتحقق له الكمال في الوجود، وتتحقق له السعادة القصوى. ومن ثمّ كانت هذه هي النقلة ـ على حد تعبير أحد الباحثين ـ التي ينتقل فيها الفارابي من التركيز على أخلاق الفرد وبناء الفرد الملتزم إلى بناء المجتمع الملتزم والأمم الملتزمة على مكارم الأخلاق وصولاً إلى السعادة القصوى، بما يعني أنّ الفارابي خفّف من تركيزه على الفرد الرئيس في تشكيل المدينة وتحديدها، وأعطى أهمية للشعب كعنصر أساسي في صنع التاريخ وتوجيهه[34] ومن ثمّ كان الأفراد الذين يدبرون برئاسة الرئيس الفاضل هم الفضلاء والأخيار والسعداء، ولكن لا على أساس المشاركة له في إقامة بناء المدينة، ولكن على أساس المساعدة أو الخدمة على مثال ما يساعد العبد سيده ويخدمه.

ولذا نحن لسنا مع هذا الباحث حين ظنّ أنّ الرئيس الفاضل لا بدّ أن يرأس مجتمعاً من الأخيار لا مجتمعاً من الأشرار[35]؛ لأنه يبني العلاقة بين رئيس المدينة والأفراد عند الفارابي على أساس من المشاركة، مع أنّ الأمر لا يعدو الخدمة والمساعدة، إذ ليست هناك علاقة وثيقة بينه وبينهم، اللهم إلا تنفيذ أوامره في إقرار الخير والحسن، ومدافعة الشر والقبيح، فالرئيس الفاضل عند الفارابي هو الذي يشكل كلّ شيء في مدينته،

[32] انظر د. إبراهيم عاتي، الإنسان في الفلسفة الإسلامية، ص 253
[33] انظر د. إمام عبد الفتاح، الأخلاق والسياسة، ص 208
[34] انظر د. إبراهيم عاتي، الإنسان في الفلسفة الإسلامية، ص 261
[35] انظر د. إبراهيم عاتي، السابق، ص 261

وليس هناك ما يثبت أنّ الفارابي اشترط أن يكون الرئيس الفاضل في أمّة من الأخيار، بل على العكس من ذلك تماماً تحدثنا نصوصه الكثيرة عن قدرة الرئيس الفاضل على إلزام الأفراد وتوجيههم الوجهة الصحيحة؛ ولذا سمّيت المدينة بمسلك رئيسها وبالسياسة المتبعة فيها، فإن كان الرئيس فاضلاً والرئاسة فاضلة سمّيت المدينة مدينة فاضلة، وإذا كان الرئيس جاهلاً والسياسة التي يتبعها جاهلية سمّيت المدينة مدينة جاهلية، بما يعني - في التحليل الأخير- أنّ رئيس المدينة هو المتصرف فيها، وبناءً عليه - في ظنّي – يستطيع أن يرأس مجتمعاً من الأشرار فيوجههم إلى الخير، ويدفعهم دفعاً إليه، ويمنعهم من الشر، ويصرفهم عنه. ولو كان الفارابي يرى أنّ رئيس المدينة الفاضلة لا بدّ أن يرأس مجتمعاً من الفضلاء لوسمت أفكاره بالنظرية، ولنعتت آراؤه بالتناقض؛ لأنّه كان يعتقد أنّ الفساد قد استشرى في عصره، وحلت الفوضى والانحلال الأخلاقي فيه، بما يعني أنّ المجتمع مجتمع الأفراد الأشرار، لا الأفراد الفضلاء، فإذا افترضنا أنه كان يرى ضرورة أن يرأس الرئيس الفاضل مجتمعاً فاضلاً لوقع في التناقض، وهذا لم يحدث. وإذا كان الفارابي يرى أنّ الأفراد الذين يدبرون برئاسة هذا الرئيس هم الفضلاء الأخيار السعداء، فذلك باعتبار ما سيكون، لا ما هو كائن بالفعل، بفضل تأثير توجيهات هذا الرئيس. وممّا يدل على أنّ الرئيس الفاضل عند الفارابي قد يرأس مجتمعاً غير فاضل أنه لما كانت الرئاسة عنده ضربين: رئاسة أولى ورئاسة تابعة، فإنّ الرئاسة الأولى هي التي تمكن المدينة أو الأمّة السير والملكات الفاضلة من غير أن تكون تلك فيهم من قبل ذلك، وتنقلهم مع ذلك من السير الجاهلة إلى السير الفاضلة.[36] في دلالة قاطعة على أنّ الرئيس الفاضل قد يرأس مجتمعاً جاهلياً غير فاضل، فيأخذ بيده إلى الخيرية، وينقله من حيز المجتمعات الجاهلة إلى حيز المجتمعات الفاضلة.

وربما كانت فكرة الفارابي الداعية إلى اعتبار وازع السلطان مصدراً من مصادر الإلزام الخلقي إحدى المؤثرات الناتجة عن معتقده الفلسفي؛ ذلك أنّ أفلاطون ذهب إلى شيء من هذا؛ حيث اعتبر الملوك الفلاسفة أو الفلاسفة الرؤساء صداً منيعاً ضد الشرور التي تصيب الأمّة والمجتمع الإنساني بأثره، يقول أفلاطون مؤكداً على هذه الفكرة: "ما لم يصبح الفلاسفة ملوكاً في بلادهم، أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكاً وحكاماً فلاسفة جادين ومتعمقين، وما لم تتجمع السلطة السياسية والفلسفية في فرد واحد .. فلن تهدأ حدّة الشرور التي تصيب الدولة، ولا تلك التي تصيب الجنس البشري، وما لم يتحقق ذلك فلن يتسنى لهذه الدولة التي رسمنا خطواتها العامة أن تولد، وأن يكتمل نموها."[37] وهذا يعني أنّ الرئيس الفاضل لجمهورية أفلاطون على الحقيقة

[36] انظر كتاب الملة، ص 56

[37] جمهورية أفلاطون، ترجمة د. فؤاد زكريا، ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ودار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968م، ك 5، ص 379

ـ وهو الفيلسوف ـ هو من تجتمع في يده السلطتان: السياسية والفلسفية.[38] وهذا هو المنهج نفسه الذي ارتآه الفارابي لنفسه في سلطات الرئيس الفاضل.

غير أنّ أحد الباحثين يرى أنّ الفارابي قد زاد من الأمر عندما خصّص الجزء الأكبر من اهتمامه للحاكم، ففي الوقت الذي يضع فيه كلٌّ من كونفوشيوس وأفلاطون برنامجاً محدداً لتربية الحاكم وتحديد العلوم التي يجب أن يتقنها حتى يصبح حاكماً أو فيلسوفاً، لا يجد هذا الباحث حديثاً في هذا الجانب عند الفارابي؛ حيث إنّ أغلب خصال الرئيس عنده أن يكون معدّاً بالطبع والفطرة.[39] إلا أنّ هذا القول مردود عليه من عدّة وجوه، فلئن كان الفارابي حقاً قد خصّص الجزء الأكبر للاهتمام بالحاكم، فإنّ الفارابي قد وضع برنامجاً واضحاً لتربية الناس بما فيهم الحاكم، كما حدّد العلوم الواجب عليه إتقانها حتى يصبح حاكماً؛ خاصة وأنّ المهنة الملكية عنده لا تكون بالفطرة فقط، بل تلتئم بالعادة والدربة والاكتساب، فهذه الخصال التي تكون للملك بالفطرة لا يكون لها وجود إلا بالاكتساب والاعتياد.

ولئن كانت المدينة الفاضلة عن الفارابي تشبه الجسم رأسها الحاكم لما له من القيادة على بقية الأعضاء، فإنّ هذا المسلك سبقه إليه أفلاطون من قبل الذي شبّه الدولة بالجسم العضوي الرأس فيه لطبقة الحكام.[40] وهذا ما حدا بكثير من الباحثين إلى وصف دولة أو جمهورية أفلاطون بأنّها جمهورية ينصبّ الاهتمام الرئيس فيها على الرأس، باعتباره كياناً يعلو على أجزاء الدولة كلها بدون استثناء. ولئن كانت أهمّ الركائز التي تقوم عليها يوتوبيا أفلاطون وجود الحاكم الفيلسوف الذي يستطيع بسياسته الحكيمة تحقيق العدالة بين الناس[41]، فإنّ اليوتوبيا الفارابية ترتكز بالأساس على وجود الحاكم الفيلسوف أو النبي الذي يقوم حكمه على أسس علمية وأخلاقية بجوار صفاته الفطرية.

وظاهر من استقراء آراء الفارابي أنّه يحدد أنّ الملك في حاجة إلى أن يعود إلى الأمور النظرية المعقولة التي قد حصلت معرفتها ببراهين يقينية، لكي يلتمس الطرق الإقناعية الممكنة فيها، ويتحرّى في كلّ واحدة فيها جميع ما يمكن فيه من الطرق الإقناعية؛ وذلك يمكنه بما له من قوة على الإقناع في كلّ أمر من

[38] انظر الكسندر كواريه، مدخل لقراءة أفلاطون، ترجمة د. عبد المجيد أبو النجا، مراجعة د. أحمد فؤاد الأهواني، ط الدار، القومية، القاهرة 1966م، ص 177

[39] انظر د. هالة أبو الفتوح، فلسفة الأخلاق والسياسة، ص 181

[40] انظر د. هالة أبو الفتوح، فلسفة الأخلاق والسياسة، ص 172

[41] انظر د. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، ط دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978م، ص 29

الأمور على حدة، ثم يعمد إلى دراسة كلّ هذه الأمور في الأمم والمدن؛ ليختار الطرق الإقناعية المشتركة لجميع هذه الأمم والمدن.[42]

والفارابي في اعتماده السلطان كإلزام أخلاقي هنا ـ وتبعه في ذلك إخوان الصفا ـ لم يكن كالفيلسوف هوبز الذي هاجم حرية الاعتقاد وأشكال الديمقراطية، مقتنعاً بأسلوب الاستبداد السياسي للحاكم، ومن ثمّ كان الإلزام الخلقي عنده مصدره السلطان أو السلطة السياسية ممثلة في الحاكم الذي بدوره يضع الخير والشر للأفراد، ومن ثمّ فقد انتقد الدكتور توفيق الطويل فكرته عن الحاكم المستبد الذي تجتمع في يده كلّ السلطات، ويخضع لأوامره كلّ أفراد الشعب.[43] ورغم التشابه بين الفارابي وهوبز في مشروعية الحاكم الفردي، إلا أنّ الفارابي يختلف عنه من عدة وجوه:

الأول: أنّ الفارابي برّر مشروعية الحاكم الفردي ببعد أخلاقي واضح؛ حيث إنه القادر عنده على الأخذ بيد الأفراد إلى السعادة، في حين برّر هوبز مشروعية الحاكم الفردي على أساس نفعي دنيوي.

الثاني: لئن كانت فكرة الحاكم الفردي تناسب تلك الفترة التاريخية التي أملت على الفارابي هذا التوجّه؛ حيث لم يكن ـ في ظنّي ـ يعرف غيرها، فإنها لا تتناسب مع قيمة العصر الذي نشأ فيه الفيلسوف الغربي هوبز؛ حيث تعدّد أنظمة الحكم والسياسة.

الثالث: فكرة الفارابي عن هذا الحاكم تقوم على صفات طبيعية ومكتسبة تتضمن مؤهلات تمكنه من السيطرة على القلوب لا الأجسام والعقول كما يذهب هوبز.

الرابع: قدسيّة المكانة التي يحتلها رئيس المدينة مستمدة من قدسيّة الموحى إليه ومصدرية هذا الوحي؛ فالرئيس الفاضل عند الفارابي إنما تكون مهنته ملكية مقرونة بوحي من الله تعالى، فهو إذن يقدر الأفعال والآراء التي في الملة بالوحي عن طريق أمرين: الأول أن توحي إليه كلها مقدرة، والثاني، أن يقدرها هو بالقوة التي استفادها عن الوحي والموحي تعالى؛ حتى تتكشف له بها الشرائط التي بها يقدر الآراء والأفعال الفاضلة، أو أن يكون بعضها بالوجه الأول، وبعضها بالوجه الثاني.[44] فإذا انتهى من هذا الجانب التشريعي المتعلق بإقرار الجانب التشريعي من الملة الفاضلة بما تتضمنه من مبادئ وأصول أخلاقية، اتجه إلى إقرار جانب

[42] تحصيل السعادة، (الفارابي الأعمال الفلسفية) تحقيق وتقديم وتعليق د. جعفر آل ياسين، ط دار المناهل، بيروت، لبنان، الأولى، 1413هـ - 1992م، ص 172

[43] انظر مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، ط مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الأولى، 1953م، ص 65

[44] انظر كتاب الملة، ص 44

المعاملات، فيحدد الأفعال التي تكون على أساسها معاملات أهل المدن ويقدرها، سواء فيما ينبغي أن يعمله الإنسان بنفسه، أو فيما ينبغي أن يعامل به غيره، وتعريف العدل في شيء من هذه الأفعال.[45]

والفارابي يعطي الرئيس الفاضل سلطة إلزامية لا تقف عند حدود الفرد واتجاهات الأخلاقية الفردية، بل يعطيه قوة إلزامية تستعمل استعمالاً مشتركاً على مدى مكاني بعيد ومدى زماني بعيد أيضاً، فهو القادر في نظره على تمكين المدينة أو الأمّة من الأفعال الفاضلة والملكات الإرادية الفاضلة ويحفظها عليها حتى لا تزول عنها ولا تبيد، وهو له القدرة على ذلك بمهنة وصناعة وملكة وقوة، وهذه المهنة تُسمّى مهنة الملك أو المهنة الملكية، ومن هنا كانت السياسة عند الفارابي هي تلك المهنة الملكية التي تمكن السير الفاضلة والملكات الفاضلة في المدن والأمم، وتحفظها عليهم للأخذ بيدهم إلى السعادة القصوى. والفارابي هنا متأثر بأرسطو ـ في رأيي ـ لأنّ هدف واضع الشرائع الأولى في الدولة هو غرس العادات الفاضلة في نفوس الأفراد عن طريق الأخلاق، وهذه الفضائل بطبيعتها ترسخ في النفس بحكم الاعتدال والوسطية، وتفسد بحكم الإفراط أو التفريط.[46]

وتلتئم هذه المهنة الملكية بمعرفة جميع الأفعال التي بها يتأتى التمكين أولاً والحفظ ثانياً، وهي تلتئم بقوتين: إحداهما القوة على القوانين الكليّة، والأخرى القوة التي يستفيدها الإنسان بطول مزاولة الأعمال المدنية، وممارسة الأفعال في الآحاد والأشخاص في المدن الجزئية والحنكة فيها بالتجربة وطول المشاهدة.[47] وهذه هي السياسة الفاضلة عند الفارابي، والأمّة التي تنتهج هذه السياسة هي الأمّة الفاضلة، والإنسان الذي يُعدّ جزءاً من هذه المدينة هو الإنسان الفاضل.[48] بما يدلّ دلالة قاطعة على أنّ إلزام السلطان مصدر من مصادر الإلزام الخلقي عند الفارابي، ومن ثمّ كان هدف السلطان عند الفارابي هدفاً عاماً تقود إليه أهداف خاصة، الهدف العام هو البحث عن السعادة، والأهداف الخاصة التي تقود إليها هي التمكين للأخلاق والسير والملكات الفاضلة وحفظها من الزوال؛ ولذلك نقض الفارابي الرئاسات ذات الطابع الشخصي أو النفعي؛ لأنه هدام ويقوض أركان المجتمع بدعوته لهذه اللذة والمنفعة الشخصية.

ومن ثم فإنّ المفاهيم السياسية في فلسفة الفارابي مفاهيم أخلاقية لا تقف عند حدود المدينة الفاضلة، أو حدود الجماعة، وإنما هي مفاهيم أراد لها أن تكون مفاهيم عامة تمتد من المدينة إلى الأمّة إلى المعمورة كلها؛ إذ لم تكن تلك المفاهيم منغلقة على حدود جماعة ما أو مدينة بعينها، إنما كانت مفاهيم ومبادئ يحدث بها ـ في

[45] انظر كتاب الملة، ص 46

[46] انظر د. محمد الجبر، الفكر الفلسفي والأخلاقي عند اليونان، ص 91

[47] انظر الفارابي، في العلم المدني وعلم الفقه وعلم الكلام (وهو نفسه الفصل الخامس من كتاب إحصاء العلوم)، ضمن كتاب الملة ونصوص أخرى، حققها وقدم لها وعلق عليها د. محسن مهدي، ط الثانية 1991م، دار المشرق، بيروت، ص ص 70، 71

[48] كتاب الملة، ص ص 54، 55

رأيي ـ البشرية كلها، وربما فسّر لنا هذا لماذا نأى الفارابي بنفسه عن مجال التطبيق على أرض الواقع؛ لأنّ الواقع هنا ليس جماعة في مكان محدد، ولا أهل مدينة معينة، وإنما الواقع أمم بأسرها وعالم كامل من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ الإلمام بأطرافه، فضلاً عن تطبيق مفاهيمه ومبادئه عليه، ومن ثمّ فقد كان خيراً له أن تكون مفاهيمه عامة، ويصحّ تطبيقها على قطاع كبير من أن تكون محددة ذات مجال ضيق وأسيرة لجماعة معينة، كما فعل إخوان الصفا، ففلسفة الأخلاق عند الفارابي كانت تستمد قيمتها من معان إنسانية عامة ينضوي تحت لوائها أفراد الجنس البشري.

وبالنظر إلى مفهوم واحد من مفاهيم هذه الفلسفة، وهو التعاون، يحكم الباحث معه بأنّ الفارابي أراد أن يستمد قيمته من هذه المعاني الإنسانية العامة دون أن يتقيد فيها بحدود جماعة أو مدينة، نعم لقد حثّ أهل المدينة الفاضلة على التعاون، غير أنه لم يفهم منه أن يكون التعاون قاصراً على هذه المدينة بذاتها، وإنما يمكن أن يمتدّ إلى غيرها من المدن والأمم، ليحقق معنى إنسانياً عامّاً.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم دسوقي أباظة، د. عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، ط دار النجاح، بيروت، 1973م.
- إبراهيم عاتي، الإنسان في الفلسفة الإسلامية (نموذج الفارابي)، ط الهيئة العامة للكتاب، 1993م
- أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، والولايات الدينية، ط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1966م.
- ابن أبي الربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق د. ناجي التكريتي، ط دار الأندلس، بيروت، الثالثة، 1983م.
- أحمد شلبي، السياسة في الفكر الإسلامي، ط مكتبة النهضة المصرية، 1983م.
- أرسطو، السياسيات، ترجمة الأب أغسطينس بربارة البولسي، ط اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية (الأونسكو)، بيروت، 1957م، 1253- ب
- أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة د. فؤاد زكريا، ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ودار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968م.
- الكسندر كواريه، مدخل لقراءة أفلاطون، ترجمة د. عبد المجيد أبو النجا، مراجعة د. أحمد فؤاد الأهواني، ط الدار، القومية، القاهرة، 1966م.
- إمام عبد الفتاح، الأخلاق والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم)، ط المجلس الأعلى للثقافة، 2000م.
- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، ط دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978م.
- الأهواني أحمد فؤاد، أفلاطون سلسلة نوابغ الفكر الغربي ط دار المعارف، 1965م، عدد 5
- توفيق الطويل، مذهب المنفعة العامة في فلسفة الأخلاق، ط مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الأولى، 1953م.
- عبد العزيز لبيب الأيطوبيا والأيطوبيات "الكلمة والأصناف والدلالات"، مجلة فصول، المجلد الرابع، سبتمبر 1987م.
- علي عبد الواحد وافي، المدينة الفاضلة للفارابي، ط شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية، الثانية، 1984م.
- الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة طبع بمعرفة الشيخ فرج الله زكي الكردي والشيخ مصطفى القباني الدمشقي، الطبعة الأولى، مطبعة النيل، مصر، بدون.
- الفارابي، الأسئلة اللامعة والأجوبة الجامعة، ضمن كتاب الملة ونصوص أخرى، حققها وقدم لها وعلق عليها د. محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، 1991م.
- الفارابي، أعضاء الحيوان وأفعالها وقواها تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، ضمن كتاب رسائل فلسفية، بيروت، 1980م.
- الفارابي، تحصيل السعادة، (الفارابي الأعمال الفلسفية) تحقيق وتقديم وتعليق د جعفر آل ياسين، ط دار المناهل، بيروت، لبنان، الأولى، 1413هـ - 1992م.
- الفارابي، تلخيص نواميس أفلاطون، ضمن كتاب أفلاطون في الإسلام، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، طهران، 1974م.
- الفارابي، التنبيه على سبيل السعادة، (الفارابي الأعمال الفلسفية) تحقيق وتقديم وتعليق .د جعفر آل ياسين، ط دار المناهل، بيروت، لبنان، الأولى، 1413هـ - 1992م.
- الفارابي، الحروف، تحقيق د. محسن مهدي، ط دار المشرق، بيروت، بدون.
- الفارابي، زينون، طبعة حيدر آباد، الهند، 1349هـ.
- الفارابي، السياسة المدنية الملقب بمبادئ الموجودات، تحقيق د.فوزي النجار، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1964م.
- فصول مبادئ آراء أهل المدينة الفاضلة، ضمن كتاب الملة، تحقيق د. محسن مهدي، ط الثانية 1991م، دار المشرق، بيروت.

ـ الفارابي، فلسفة أرسطو طاليس، تحقيق د. محسن مهدي، ط دار المشرق ودار مجلة شعر، بيروت، 1961م.

ـ الفارابي، في العلم المدني وعلم الفقه وعلم الكلام (وهو نفسه الفصل الخامس من كتاب إحصاء العلوم)، ضمن كتاب الملة ونصوص أخرى، حققها وقدم لها وعلق عليها د. محسن مهدي، ط الثانية 1991م، دار المشرق، بيروت.

ـ الفارابي، الملة ونصوص أخرى، حققها وقدم لها وعلق عليها د. محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، 1991م، ص 62، 63، 64.

ـ مصطفى الخشاب، تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية ط لجنة البيان العربي، الأولى، 1953م.

ـ محمد الجبر، الفكر الفلسفي والأخلاقي عند اليونان، أرسطو نموذجاً، ط دار دمشق، الأولى، 1994م.

ـ هالة أبو الفتوح أحمد، فلسفة الأخلاق والسياسة، المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، ط دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com